رح البسملة لشيخ
مخلوف

بسم الله الرحمن الرحيم ان من خير ما سطره القلم وصر فتح
نحوه عاليات الهمم حمد الله تعالى على جزيل الانعام والصلاة
والسلام على سيدنا محمد اشرف الانام وعلى اله واصحابه السادة الكرام
وبعد فيقول اسير خطاياه الراجي عفو مولاه المتضرع الى القريب
المجيب المنسوب لمنية بني خصيب مخلوف بن محمد البدوي بلغه الله
المرام واختم بحسن الختام لما من الله تعالى بجزيل الاحسان
واردت قراءة بعض الكتب لبعض الاخوان واحببت ان اتشرف
في البداية بحضور مشايخي الاعيان جمعت كلمات قليلة على جملة
البسملة الجليلة من كلام السادة الاعلام المستحيي لهم فيه الكلا م
لاسيما الاستاذ ابو العرفان علامة وقته الامام الصبان ومتى
قلت العلامة فهو المراد وعلى الله الكريم الاعتماد فقلت مستعينا
في المقصود بالله الملك المعبود انما ابتدأ المصنفون كتبهم بالبسملة
اقتداء بالكتب السماوية التي اشرفها القران العزيز فاقتصار
المولفين عليه ليس للاحتراز بل لكونه اشرف الكتب بناء على ما قاله
العلامة ابو بكر التونسي من اجماع علماء كل ملة على ان الله تعالى
افتتح جميع كتبه بالبسملة ويدل لما قاله خبر بسم الله الرحمن الرحيم
فاتحة كل كتاب نقله في الجامع الصغير ولا يعارض هذا قول السيو طي
انها من خصوصيات النبي وامته لقول بعض المحققين المختص
به وامته البسملة بهذه الالفاظ العربية على هذا الترتيب وعملا
بقوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الر حمن
الرحيم فهو اجذم اورده شيخ الاسلام وغيره وقالوا رواه ابو
داود وغيره وحسنه ابن الصلاح ولنتكلم على هذا الحديث
الشريف بطرف مما نحن بصدده فنقول اعلم ان كل اما ان تضاف الى
نكرة او الى معرفة وكل منهما اما مفرد او جمع فان اضيفت لمنكر
مطلقا فهي لاستغراق افراده وهي احاده ان كان مفردا كما

للنا

هنا وجماعات ان كان جمعا نحو كل رجال يحملون الصخرة العظيمة
وان اضيفت لمعرف فان كان جمعا فهي لاستغراق احاده نحو جاءني كل
الرجال وان كان مفردا فهي لاستغراق اجزائه نحو كل زيد حسن قاله
العلامة ومراده بالمنكر المنكر حقيقة وحكما ليدخل ما هو في حكم
النكرة من المعارف كالمعرف بال الجنسية والمراد بالامر ما هو اعم من
الفعل والقول كما في وشاورهم في الامر المقابل للنهي فهو بمعنى
واحد الامور لا الاوامر واضافة كل اليه على معنى اللام لعدم صلاحية
غيرها وقد قال ابن مالك وانو من او في اذا لم يصلح الا ذاك واللام
خذا لما سوى ذينك واخصص اولا ولا يشترط صحة ظهور اللام في
اللفظ بل يكفي صحة ظهورها في مرادفه فيتناول جميع الافراد المنسوبة
للامر ذي البال ونسبتها له من نسبة الجزئيات لكليها لما مر ان كلا لاستغراق
افراد ما اضيفت اليه من النكرات فهي في حالة لا اضافتها للامر تدل على
عموم افراد وجزئيات وتلك الجزئيات منسوبة للامر الذي هو كليها
وقال ذي بال ولم يقل صاحب بال لاقتضائه متبوعية الموصوف وتابعية بعية
المضاف اليه بعكس صاحب ومن ثم وصف الله يونس في مقام ذكر الانبيا
بذي النون لان مقام ذكر الانبيا مقام مدح ومقام المدح يقتضي الوصف
بما يومي لرفعة الممدوح فناسب وصفه بها ووصفه في مقام النهي
عن التشبه به بصاحب الحوت لان هذا المقام مقام حط من الرتبة ولا
يناسبه ما يقتضي الرفعة فناسب الوصف بصاحب والبال يطلق
على معان منها الحال والقلب والحوت العظيم كما في القاموس والمختار
ويصح هنا ان يراد به الحال اي ذي حال يهتم به شرعا وان يراد به القلب
على ان المراد قلب متعاطي ذلك الامر فتكون الاضافة لادنى ملابسة
والطلق عليه ذي بال بمعنى قلب باعتبار انه له قلب متعاطيه وشغله
والقلب ح باق على حقيقته والتجوز انما هو في الاثبات او على ان
المراد قلبا لذلك الامر تشبيها له بالانسان الذي له قلب في الشرف

فيكون مصرحا او تشبيها في النفس للامر المهم بانسان في الشرف مع الرمز
الي المشبه به بشيء من لوازمه تخييلا وهو ذي بال فيكون في الكلام ح
استعارة مكنية ولا يرد علي تقرير الاستعارة المصرحة ان البال من
معاني البال الحقيقية فلا استعارة لما حققه حفيد السعد من ان
اللفظ المشترك في اصطلاح التخاطب اذا استعمل في احد معانيه لا
باعتبار ان اللفظ موضوع له بل باعتبار علاقة بينه وبين معني
اخر من معانيه كان اللفظ مجازا فاحفظه ولا علي تقرير الاستعارة
المكنية ان فيه جمعا بين الطرفين لان القلب هو الانسان لانا نقول
ذو القلب اعم من الانسان والمشبه به الانسان بخصوصه وهو لم يذكر به
بخصوصه فلا جمع وقوله لا يبدأ صفة ثانية لامر فهو جري علي الاحسن
من تقديم النعت بالمفرد علي النعت بالجملة وقوله فيه اي بسببه ففي
سببية ففائدة الاتيان بالظرف مع صحة تركه لانه ليس نايب فاعل
ولا يتوقف عليه تمام الكلام افادة ان المطلوب التسمية في ابتدا
الامر ذي البال بسببه لا مطلق وقوع التسمية في ابتدائه ولو بسبب امر
امر اخر بحيث يكون غير منظور اليه عند التسمية فلا يكون محصلا
للمطلوب اذا اتي بها في بدء الاكل قصدا وهو شارع في السفر غير ناظر
الي السفر لعدم التبيين بالنظر اليه ونايب فاعل يبدأ ضمير مستتر
فيه يعود علي امر لان المضاف هنا لفظ كل والغالب ح رجوع الضمير
للمضاف اليه لكن هذا قليل لان المبتدا هنا ليس من المبتدا الذي تدخل
الفاء في خبره بكثرة لشبهه باسم الشرط في العموم واستقبال معني
ما بعده لعدم الاستقبال المذكور هنا والمبتدا المذكور يكون في
خمس عشرة صورة موصول بفعل صالح للشرطية بان يكون خاليا من
اداة شرط وعلم استقبال كالسين وسوف ومن وما النافية ولن وقد
موصول بظرف موصول بجار ومجرور موصول باحد هذه
الثلاثة فهذه ستة مضاف الي الموصول والموصوف المذكور

ونحته

وقوله او امر اخر دخلت الفاء في الخبر لشبه المبتدا هنا باسم الشرط في العموم صح

وتحته ست صور موصوف بالموصول المذكور ويشترط في الجميع
قصد العموم واستقبال معنى الصلة او الصفة وما ذكر من كون دخول
الفاء هنا قليلا صرح به بعضهم وهو مسلم ان كانت العبرة عند تعدد
الصفة بالاولى والا فلا بل يكون من الكثير لان المبتدأ مضاف الى موصوف
بفعل صالح للشرطية ويقولا ليد ذو الاجذم المقطوع اليد ولذا هب
الانامل كما في القاموس وعلى الاول اقتصر في المصباح ويروى
اقطع وهو المقطوع الذنب قال الشيخ زاده في حواشيه على البيضاوي
في قوله ابتر رمز الى نقصان الاول يؤدي الى نقصان الاخر لانه
جعل كونه ناقص الاخر كالابتر مرتبا على كونه ناقص الاول بعدم
البدء بالبسملة فقد رتب نقص الاخر على نقص الاول ولا شك ان ما
رتب عليه شيء يؤدي الى المرتب عليه وكل من الثلاثة صفة مشبهة بمصوغ
من فعل لازم مكسور العين والكلام على كل من الروايات الثلاث من باب
التشبيه البليغ وهو ما حذفت منه الاداة والوجه او من باب الاستعارة
المصرحة على الخلاف بين الجمهور والسعد التفتازاني في مثل هذا
التركيب كزيد اسد وتقريرها هنا على مذهبه ان تقول شبه النقص
الشرعي بالنقص الحسي واستعير اللفظ الموضوع للمشبه به وهو
البتر مثلا للمشبه واشتق من البتر مثلا ابتر بمعنى ناقص نقصانا شرعيا
على طريق الاستعارة التصريحية التبعية فالمشبه في التبعية مطلق ناقص
نقصانا شرعيا والمذكور هنا وهو الامر ذو البال الذي هو مدلوله
الخبر ناقص مخصوص من افراد ذلك المطلق او المجاز المرسل وذلك ان اصل البتر مثلا نقصان الذنب فاطلق عن قيده وجعل
لمطلق نقص ثم جعل للنقص المخصوص بعدم البداءة بالبسملة
اما لكونه فردا من افراد ذلك المطلق فيكون مجازا مرسلا عن مرتبة او لكونه
اعتبر خصوصه بقطع النظر عن كونه فردا من افراد ذلك المطلق
فيكون مجازا مرسلا بمرتبتين والعلاقة دائرة بين الاطلاق والتقييد

والمقصود انه ناقص وقليل البركة وان تم حسا وتقييد الامر بذي
البال مخرج لما لا بال له من المحقرات شرعا كالمحرم والمكروه وعرفا
ككنس ولا زبلة فلا يطلب فيه التسمية صيانا لاسمه تعالى عن مصاحبة
المحقر وتخفيفا على العباد بعدم طلبها منهم في كل جليل وحقير
فان قيل يرد على رواية بسم الله بباء واحدة ان اسم مفرد مضاف فهو
معرفة فيعم فيكون المعنى كل امر ذي بال لا يبدؤ فيه بجميع اسماء الله فيكون
المطلوب البداءة بجميع اسماء الله وهو عسر جدا اجيب بان معنى قولهم
المفرد المضاف لمعرفة يعم انه يصلح للعموم اذا دلت عليه قرينة
والقرينة هنا قائمة على عدم ذلك اذ العسر منتف عن هذه الامة فان
قيل الابتداء بالبسملة ليس ابتداء بسم الله لان الباء ولفظ اسم ليس
واحد منهما اسما من اسمائه تعالى اجيب بان تصدير الامر بذكر اسمه
تعالى كلفظ الله الثاني ان يذكر لفظ دال على اسمه تعالى كما هنا
فان لفظ اسم يدل على اسمه تعالى لكن لا تختص دلالته باسم معين
على ان الاضافة الاستغراقية او جنسية وتختص على انه ابتداء او للباء ن
فالابتداء بلفظ اسم ابتداء بسم الله واما الباء فهي وسيلة الى ذكره على
الوجه المطلوب فالابتداء بها ليس قصديا فكانها لم يحصل بها بدء
اذ المعتبر انما هو القصدي نبه على ذلك السيد الجرجاني قال
العلامة اقول لا يخفى ان السؤال انما يتجه على رواية بسم الله
بباء واحدة اما على رواية لافادة هذه الرواية طلب البداءة بالاسم دون
رواية بسم الله بباءين فانها تفيد ان المطلوب البداءة بهذا اللفظ لا باسم
من اسمائه تعالى فلا ايراد قال ثم اقول لعل مراده بالوجه المطلوب
مصاحبته او الاشعار نزيد مع الاختصار اللفظي او الخطي بدفع
بقولنا مع الاختصار اللفظي والخطي ما قد يقال يمكن ذكر الاسم على
الوجه المطلوب مع عدم تقديم الباء كان يقال اسم الله الرحمن الرحيم

مصاحبة

مصاحب او مستعان به فاحفظه اه فان قيل هذا الحديث معارض له
بحديث الحمدلة وهو كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله وبيان
التعارض ان امتثال احدهما يفوته امتثال الاخر لان البداءة
انما تكون بواحد اجيب بامور منها ان المقصود بالبسملة والحمدلة
ما هو اعم منهما وهو ذكر الله والثناء عليه سواء كان بصيغة البسملة
والحمدلة او غيرهما ويدل على ذلك رواية ذكر الله فهما محمولان
عليها فان قلت فيه حمل المقيد على المطلق والجائز العكس اه
قلت العكس فيما اذا ورد مقيد واحد ومطلق اما اذا ورد مقيدان
بقيدين متنافيين ومطلق كما هنا فانهما يحملان عليه كما صرحوا
به فان قلت هذا مخالف لما في الاصول من انه اذا ورد مطلق ومقيدان
بقيدين متنافيين فان كان المطلق اولى باحدهما من الاخر حمل
على المقيد الذي هو اولى به كاية صوم كفارة اليمين واية صوم
كفارتي الظهار والتمتع فانها مطلقة وهما مقيدتان وحملت
هي على اية الظهار في وجوب التتابع لان اليمين اولى به لا تشتراكه
مع الظهار في النهي وهذا الوجوب قول قديم للشافعي لكن
رضي الله عنه وان لم يكن احدهما اولى بقي المطلق على اطلاقه
وكل من المقيدين على تقييده ولا حمل لانتفاء المرجح كما في اية
قضاء رمضان اي فعدة من ايام اخر مع ايتي صوم الظهار
والتمتع قلت ذاك محمول على ما اذا تعددت مواضع الاطلاق والتقييد
كما يفهم من التمثيل وما هنا محمول على خلافه كما في الحديث لاتحاد
الموضع وهو الابتداء ومنها ان الباء في الحديثين ليست للتعدية
صلة يبدأ كما هو مبني التعارض بل هي للاستعانة والاستعانة
بشيء والمصاحبة له لا ينافيان الاستعانة بغيره والمصاحبة
لذلك الغير ويوجب تقديم البسملة على الحمدلة فوات حديث البسملة

ومقتضى هذا الجواب انه يخرج عن العهدة بذكرهما قبل المقصود
بالذات وان سبقهما شيء اخر لكن الاولى ان يسبقهما شيء اخر موا فقة
للكتاب العزيز والبا قيل للاستعانة وبالاستعانة هي الداخلة على
واسطة الفعل المذكور معها التي يتوقف وجوده عليها وهو
معترض بانها هي التي للالة وجعل الباء هنا للالة فيه اساءة ادب
اذ يلزم عليه جعل اسم الله الة وما اجيب به من ان للالة جهتين جهة
تحقير وهي انها غير مقصودة لذاتها وجهة تعظيم وهو ان
الفعل انما يوجد بها وهي المقصودة هنا الاولى التي لاحظها
المعترض فالتاليف على الوجه الاكمل شرعا انما يكون باسم الله تعالى
فينزل توقف الكمال منزلة توقف الوجود لكون الناقص كالعدم ه
قال العلامة فهو غير دافع لسبقا الايهام وقيل للمصاحبة ه
وبالمصاحبة هي التي بمعنى مع ويغني عنها وعن مصحوبها هو
الحال كما في اهبط بسلام اي مع سلام او مسلما والمراد بالمصاحبة
هنا المصاحبة على وجه التبرك وبقية معاني البا لغيرها مفصلة
في كتب النحو فيرد سوال لعل لفظة الحروف منها الالفاظ المشتركة
كالاشتراك عيني بين معانيها وتحقيق جوابه ان يقال اعلم ان المعا ني
الواردفيها حروف الجر ينظر فيها اما ان لم تكن متبادرة من حرف
اخر غيره فيحكم بان هذا الحرف مشترك بينها وضعا كالاستعانة
والسببية والتعدية الخاصة والمعية بالنظر للبا فالبا مشتركة
بين هذه الامور قطعا لانها لا تتبادر من غيرها مع كونها
وردت لمعان العربية والاصل الحقيقة واما ان كانت متبادرة
من حرف اخر كالابتدا والانتها بالنظر للبا فان الاول متبادر من
لفظ من والثاني لفظ الى فهذا وقع فيه خلاف مذهب البصر يين
رده ما اصلا لان مذهبهم ان المعنى اذا تبادر من حرف جار فهو

لم

له ولا ينوب عن هذا الحرف غيره في هذا المعنى بقياس كما ان احرف
النصب والجزم كذلك فان ورد ما يوهم ذلك اولوه اما بتضمين
كما في قوله شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج
ولا يسلمون ان الباء بمعنى من بل يقولون شربن مضمن معنى ر
روين والباء باقية على معناها وكما في وقد احسن بي اذ اخرجني من
السجن فلا يسلمون ان الباء بمعنى الى بل هي على معناها واحسن
مضمن معنى لطف واما بتجوز كقوله ولاصلبنكم في جذوع النخل
فالاستعارة المشهورة على مذهبهم ومذهب الكوفيين وبعض
المتاخرين جواز نيابة حروف الجر مشتركة بعضها عن بعض بلا
شذوذ قال في المغني وهو اقل تكلفا فعليه حرف الجر مشترك
وضعا بين جميع ما ورد له ولا نيابة فيه ذكر البيانيين لانهم لما راوا هذا
المعنى متبادرا [illegible] من هذا الحرف بالقرينة تبادره من الاخر حكموا
بان الاخر نائب وان كان كل منهما يستعمل فيه حقيقة ثم من هذا
يقال انه في [illegible] للتعدية بمعنى على ولا يجوز تحقق هذا
المقام فكثيرا ما تقع فيه الاوهام انها منه وانما خصت الباء بالابتدا
بها من بين الحروف قيل لانها اول ما صدر من عالم الارواح يوم م
الست بربكم قالوا بلى وقيل تنبيها بما فيها من الكسر لنا وعملا على انه
لا يتعد من الا المنكسر المتواضع واشارة الى طلب التواضع في مبدا
كل امر ذي بال ولا يرد عليه لام الجر لانها تفتح مع الظاهر غير
الباء وطول راسها تعويضا عن حذف الف كما في الشنواني وغيره وتعظيما
للحرف الذي ابتدي به كتاب الله تعالى ثم طرد التطويل في
بسملة غيره وقيل تعويضا عن الف اسم المحذوفة ثم نحو
من نصفها ونقول لنا تعويض نصفها [illegible] مع ما يقال التعويض
عن الف هنا في التخفيف بحذفها والاسم لغة ما دل على مسمى لا الى
فيصدق بانواع الكلمة الثلاثة وما واقعة على المفرد بدليل شمول

لان المفهوم منه المعني الافرادي فلا تسمي الجملة اسما لغة كما قاله بعضهم
ثم الاسم ان اريد به اللفظ الدال علي المسمي كلفظ زيد الدال علي ذات
مشخصة فغير المسمي قطعا وان اريد به المدلول مجازا لعلاقة المحلية
او السببية باعتبار فهم المدلول من الدال فعينه مطلقا عند غير الاشعري
واما عنده فعينه ان كان جامدا كالله وغيره ان كان مشتقا من صفة فعل
كالخالق ولا عينه ولا غيره ان كان مشتقا من صفة ذات كالعالم قال
السعد في شرح المقاصد الاصحاب اعتبروا المدلول المطابقي فاطلقوا
القول بان الاسم هو نفس المسمي للقطع بان مدلول الخالق شيء
ماله الخلق لا نفس الخلق ومدلول العالم شيء ماله العلم لا نفس العلم
والاشعري اخذ المدلول اعم واعتبر في اسما الصفات المعاني المقصودة
فزعم ان مدلول الخالق الخلق وهو غير الذات ومدلول العالم العلم وهو
لا عين ولا غير اه فتحصل مما ذكر ان الاسم بمعني اللفظ الدال غير
المسمي قطعا وبمعني مطلق المدلول تارة يكون عينه وتارة يكون
غيره وتارة لا يكون لا غيره ولا عينه فلهذا قال بعضهم لا معني
للخلاف في ان الاسم غير المسمي او عينه والغير المنفي في قولهم صفة
الذات ليست غيرا الغير المنفك لا مطلق الغير للقطع بان الصفة غير
الموصوف وان لم تنفك واما التسمية فتطلق علي وضع الاسم علي المسمي
وعلي ذكر المسمي باسمه فهي غير الاسم وغير المسمي والجلالة ان اريد
بها مدلولها فان اريد بالاسم كل اسم من اسمائه تعالي سوا اختص به
كالله والرحمن والرب معرفا بالال او تبادر منه كالفتاح والغفار كانت
اضافة اسم اليها لامية استغراقية وان اريد به جنس الافراد سمائه تعالي
فلامية جنسية وان اريد اسم مخصوص فلامية عهدية ومرادهم بالجنس
في الاحتمال الثاني الجنس في ضمن الافراد لا الجنس من حيث هو لعدم
صحة ارادة البادي بالبسملة لان جنس الاسم من حيث هو لا يلحق به
حتي يقع ابتدا او استعانة به او مصاحبة له والجنسية لا تنافي المراد

الجنس

هي المهدية ههنا في اصطلاح البيانيين وانما قيل بسم الله ولم يقل بالله
مع ان ابتداء الامر بسم الله حاصل بقوله بالله مبالغة في الادب حيث لم يوت
بما يدل على الذات من اول الامر بل اتي اولا بما يدل على ما يدل عليها وهو
الاسم اذ مدلوله لفظ دال على مسماه فهو كقولهم سلام على المجلس العالي
العالي وعلى الحضرة الشريفة ولا بعد على ايهام القسم من بالله والاشعار
بان الاستعانة والتبرك يكونان باسمه كما يكونان بذاته واعلم انه كما تحيرت
العقول في المسمى تحيرت في الاسم فاختلف فيه اختلافات كثيرة منها خلافهم فهم
في كونه علما او صفة او اسم جنس فقال الجمهور انه علم وضع للذات الواجب جب
الوجود المستحق لجميع المحامد وهذان الوصفان لايضاح المسمى لا
لاعتبارهما في المسمى والا لكان المسمى مجموع الذات والصفة مع انه هو
الذات فقط على الصحيح انه قيل يعكر عليه قولهم هذا الاسم مستجمع
لجميع الصفات اذ هو يفيد انه يدل عليها قلنا ليس المراد انه يدل هو
عليها مع الذات بل معناه انه مستجمع لجميع الصفات باعتبار المعنى
الملحوظ مرجحا للتسمية به المفهوم من اصله الذي هو الاله على الاصح
وهذا المعنى هو الالوهية المتضمنة جميع صفات الكمال واستدلوا
لهذا القول بثلاثة اوجه الاول انه يوصف ولا يوصف به الثاني
انه لابد له تعالى من اسم تجري عليه صفاته كما هو قانون الوضع
اللغوي ومقتضى استعمالات العرب ولا يصلح له مما يطلق عليه
سواه لظهور معنى الوصفية في غيره بخلافه الثالث انه لو لم يكن
علما بان كان صفة او اسم جنس لكان كليا فلا يكون لا اله الا الله توحيدا
مع انه توحيد بالاجماع وبحث في الاولين بانهما انما ينفيان كونه هو
وصفا لا كونه اسم جنس لانه يوصف ولا يوصف به ولا انه يكفي في
جريان تلك الصفات وقال البيضاوي الاظهر انه وصف في اصله
لكنه لما غلب عليه سبحانه وتعالى بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم
اجري مجرى العلم في اجراء الوصف عليه وامتناع الوصف به وعدم
تطرق احتمال الشركة وقوله لما غلب عليه اي قوله وعدم اليه فلا دلا لة

لكونه يوصف ولا يوصف به ولاصطلاحية لاجراء صفات الذات عليه دون العلمية
ولقوله وعدم الجرائي فلم يلزم على كونه صفة كونه كليا فاندفعت الو جوه
المذكورة في اثبات كونه علما وفي قوله وصف في اصله اشعار بانه
صار علما بالغلبة وصرح به الشيراوني في حواشيه عليه واستدل
البيضاوي على ما اختاره بثلاثة اوجه الاول ان ذاته تعالى من
حيث هي من غير اعتبار امر اخر معها امر غير معقول للبشر فلا
يمكن ان يكون مدلول العلم بلفظ يوضع له بخصوصه سواء كان
الواضع هو الله تعالى او البشر اما الاول وهو نفي امكانه ان يد ل
عليه بلفظ يوضع له بخصوصه على ان الواضع هو الله فلان الحكمة
في وضع اللفظ للمعنى فهم البشر المعنى عند اطلاق اللفظ وهو
انما يتصور في المعاني المعقولة للبشر واما الثاني فظاهر لانه
وضع البشر للمعنى فرع تعقله وهو غير ممكن لهم الثاني انه لو كان الاسم
الكريم لو دل على مجرد ذاته اي بحسب الاصل لما افاد قوله تعالى وهو
الله في السموات وفي الارض معنى صحيحا قال الشيخ زاده اي
ان الظرف تعلق قوله في السموات بلفظ الجلالة فلو لم يكن وصفا
في الاصل لما صح ان يتعلق به الظرف لعدم اشتماله على الفعل اصلا
لا في الاصل ولا في وقت الاستعمال فلا يفيد معنى صحيحا على
تقدير حمله على ظاهره وان افاده على خلاف ظاهره واما ان كان و صفا
في الاصل وان كان ذلك محولا عند استعماله علما فيصح ان يتعلق
به الظرف باعتبار اشتماله على معنى الفعل في الاصل فيكون
[illegible] هو المستحق للعبادة [illegible] وقوله على خلاف ظاهره ه
[illegible] بجعل الظرف متعلقا بمحذوف اي المعبود في السموات
والارض [illegible] وجعله [illegible] ان يكون خبرا
ثانيا [illegible] الخبر [illegible] ويكون الخطاب [illegible]
[illegible] ولا [illegible] السموات [illegible]
[illegible] معنى [illegible] تقدير دلالة [illegible]

الجلالة

الجلالة على مجرد ذاته المخصوصة وبينه الشيروانى بان المعنى ح ذاته تعالى
فى السموات والارض وهو فاسد لما فيه من افادة الحلول والجهة
والجسمية قال العلامة اقول هذا خروج عن موضوع ظاهر الاية
وهو تعلق الظرف بالاسم الكريم لتعلقه على هذا يكون محذوفا و
وعليه يكون دفع العناد باعتبار تقدير المحذوف كونا خاصا ه
كالمعبود فتنبه الثالث ان معنى الاشتقاق هو كون احد اللفظين
مشاركا للاخر فى المعنى والتركيب وهو حاصل بين لفظ الجلالة
والاصول التى تذكر لها آتية فهو مشتق فيكون وصفا واجيب
عن الاول بان التعقل الذى لم يحصل للبشر هو التعقل بالكنه واما
التعقل بوجه مختص فهو حاصل لهم وهو كاف فى فهم المعنى من اللفظ
الذى هو حكمة الوضع ان قلنا الواضع هو الله وفى امكان وضعهم
اللفظ للمعنى ان قلنا الواضع هم بدليل وضع الاب علما لولده قبل
رؤيته وعن الثانى بان تعلقه بالاسم الكريم لا يقتضى وصفيته لو
لجواز ان يكون تعلقه باعتبار ملاحظة المعنى الوصفى الخارج عنه
المفهوم من اصل اشتقاقه وعن الثالث بان كونه مشتقا لا يقتضى
كونه وصفا فى الاصل وانما تقتضيه ان لو وجب كون المشتق مو ضوعا
لذات مبهمة وليس كذلك فان اسماء الزمان والمكان والالة مشتقات
وليست بصفات لدلالتها على معنى بنوع تعيين ووجه ما
افاده شيخنا البولاقى ان اسماء الزمان وما بعدها انما قال
لما هو معد لمعانى مصادرها وغيرها وان كان صالحا لها لا تطلق
تلك الاسماء عليه فمذهب مثلا باعتبار كونه اسم زمان موضوع و
لزمان معد للذهاب لا لكل زمان وقع فيه ذهاب ومسجد باعتبار
كونه اسم مكان موضوع لمحل معد للسجود لا لكل محل وقع فيه
السجود ومفتاح انما يقال للالة المعدة للفتح لا لمطلق ما وقع

بالفتح واما الصفات فتطلق على كل متصف بمعنى مصدرها وليس فيها اعداد ه وقيل اسم لمفهوم من حيث هو يحتمل الواجب والمستحق ه للمعبودية وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما اي بل هو اسم جنس ورد باجماعهم على ان لا اله الا الله تفيد التوحيد ولو كان اسما ه لمفهوم كلي لم تفده لان الكلي من حيث هو يحتمل الكثرة لا يقال ه افادتها التوحيد باعتبار القرائن او الشرع لانا نقول تفرقة اهل ه اللسان بين لا اله الا الله ولا اله الا الرحمن فيعدون الاول توحيدا اي صريحا دون الثاني مع وجود القرائن في كل دليل على انها تفيده ه بذاتها لا بواسطة القرائن فبطل الشق الاول ولو كانت الافادة باعتبار الشرع دون اللغة لزم ان لا يحكم بالتوحيد بمجرد هذا القول ممن لم يعلم ان القائل على اصطلاح الشرع واللازم باطل فكذا الملزوم الذي هو التالي ثم انه اختلف على القول بانه علم بالوضع فقيل انه منقول اي ماخوذ من
اصله بنوع تصرف وقيل مرتجل لا اصل له ولا اشتقاق بل هو اسم موضوع ع
ابتدا للذات المخصوصة وعلى انه منقول قيل انه منقول ومشتق من اصل لا يعلمه الا الله تعالى قال العلامة الابهري لا يخفى ضعف هذا القيل اذ حيث لم يعلم الاصل فمن اين الحكم بالاشتقاق فان اراد الادب فليتعف عن اصل الاشتقاق وقيل من أله اذا عبد بالبنا للفاعل او اذا تحير لتحير الالباب في عظمته سبحانه من لا يعلم قدره غيره فالعجز عن الادراك ادراك ومنه كلام العارف المقدسي في مفاتيح الكنوز

يا ايها المدعي للعرفانا وقد تفرد بالتوحيد اعلانا
ويطلب الحق بالعقل الضعيف وبالـ قياس والراي تحقيقا وتبيانا
ظننت جهلا بان الله تدركه ثواقب الفكر وتدري به ايقانا
او العقول احاطت به بديهتها وهل اقامت به لولاه برهانا
الله اعظم شانا ان يحيط به علم وعقل وراي جل سلطانا

او اذا فزع لانه يفزع من خوفه وله المهمات او اذا ولع لولوع العارفين

به حبا وفكرا وذكرا من كلام المقدسي اذاقنا الله مدامه

ان المحبة احرقت احشائي ... ومدامعي تنهل كالانواء
فانا الحريق باضلعي وانا الـ ... غريق بادمعي يا منقذ الغرقاء
ومن العجائب ان نار تحرقي ... تزداد وقدا عند فرط بكائي
فالنار والماء القراح تالفا ... هذا لعمري اعجب الاشياء

واصله على كل معنى من هذه المعاني اله فعال بمعنى مفعول اي معبود
او متحيرا في عظمته او مفزوع اليه او من خوفا او مولوع به وقيل غير
ذلك والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان موضوعتان للمبالغة لا
مشتقتان من رحم بضم الحا منقولا من رحم بكسرها لاطراد نقل الفعل
المتعدي الى فعل بالضم في بابي المدح والذم او من رحم بكسرها
لاطراد نقل الفعل المتعدي الى فعل بالضم في بابي المدح والذم او من
رحم بكسرها مجعولا لازما لا بعتبار تعلقه بمفعول لا لفظا ولا تقديرا
كقولك زيد يعطي اي تجيء منه الاعطا فان قلت كيف يدعي اللزوم
وقد ورد الحديث رحمن الدنيا والاخرة ورحيمهما بالاضافة الى المفعول قلت
من يدعيه يقول انه على التوسع اي انه توسع باسقاط الجار وهو
في فنصبه ثم اضيف واورد على قولهم موضوعتان للمبالغة ان صيغ المبالغة
محصورة في خمس فعال ومفعال وفعول وفعل وفعيل العامل ه
نصبا والصفتان المذكورتان ليستا منها اما رحمن فظاهر واما رحيم
فلانه هنا غير عامل نصبا وقد نص غير واحد على ان فعيلا انما يعد
منها اذا كان عاملا نصبا واجيب بان المحصور في الخمس ما يفيد ه
المبالغة بالصيغة والصفتان المذكورتان تفيدانها بالمادة كجواد
على انه قد يمنع كونهم قصدوا الحصر في الخمس والرحمة لغة في القلب تقتضي
الاحسان وهي من الاعراض النفسانية المستحيلة عليه تعالى كالحيا والر ضا
والغضب والفرح فوصفه تعالى بها انما هو على ضرب من التجوز ه
ولهذا ذكر الخادمي ان وصفه تعالى بالرحمن الرحيم من المتشابه وما يذكره

من معناها تأويل لهما على طريق الخلف اه فاما ان يراد بالرحمة غايتها
الجلي هي الاحسان فتكون صفة فعل او ارادة الاحسان فتكون صفة
ذات وهذا التجوز يصح ان يكون على طريق المجاز المرسل من باب استعما ل
اسم السبب الذي هو الرقة في المسبب القريب الذي هو ارادة الاحسان
او البعيد الذي هو الاحسان او من باب استعمال اسم الملزوم في اللازم
القريب او البعيد وان يكون على طريق الاستعارة المفردة المصرحة
التبعية بان يشبه الاحسان او ارادته برقة القلب بجامع ترتب الانتفا ع
والسرور على كل ويشتق من الرحمة بمعنى الاحسان او ارادته الرحمن الر حيم
او المكنية بان يشبه مدلول الضمير المستتر في الصفة بذي الرحمة
الحقيقي بجامع صدور النفع من كل تشبيها مضمرا في النفس
وتجعل الصفة تخييلا وفيه من اساءة الادب ما لا يخفى وان يكون على طر يق
الاستعارة التمثيلية بان يشبه هيئة انعام تعالى على عباده
وبسطهم باحسانه على الخلق وجه الهيئة رقة الملك على رعاياه وعمومه
بره بجامع هيئة تعمهما وهي هيئة التفضل على المحتاج في كل
ويستعار اللفظ الدال على الهيئة المشبه بها وهو رحمن ورحيم
للهيئة المشبهة بناء على جواز افراد اللفظ المستعار في الاستعارة
التمثيلية كما يقوله سعد الدين او الاقتصار لفظا على بعض المركب
الموضوع للهيئة المشبه بها كما يقول السيد وهذا الاقتصار موجب
لتركب اللفظ المستعار فيها انتهى صبان بتصرف وقوله التركيب
الخ وفيه من التكلف واساءة الادب ما لا يخفى ثم الرحمن مجاز لا حقيقة له
بناء على المشهور من عدم استعماله في غيره تعالى استعمالا صحيحا
بخلاف الرحيم وما ذكر من مجازية وصفه تعالى بالرحمن الرحيم
هو بحسب اللغة اما وصفه تعالى بهما بحسب الشرع فقال الاستاذ
الصفوي الاقرب انه حقيقة شرعية في الاحسان او ارادته لغلبة
التبادر بدون ملاحظة علاقة وقرينة وشرطها عدم ملاحظتها

واختلف

واختلف في اي الصفتين ابلغ فقيل الرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة
البنا تدل على زيادة المعنى وقيل الرحيم ابلغ لان فعيلا للصفات
الغريزية ككريم وشريف وفعلان للعارض كسكران وغضبان
وقال ابو حيان كل منهما ابلغ من جهة فابلغية فعلان من جهة
افادته الامتلا والغلبة وابلغية فعيل من جهة افادته التكرار
والوقوع بمحال الرحمة اي عليها ومراده بالمحال المرحومون
قال ولذلك لا يتعدى الاول ويتعدى الثاني تقول زيد
رحيم المساكين كما يتعدى فاعل اهـ وهو جرى على ان الرحيم
صيغة مبالغة واستشكل تقديم الرحمن على القول بانه ابلغ بان
اللائق في الاثبات تقديم غير الابلغ نحو جواد فياض
وشجاع باسل ليكون لذكر الثاني فائدة كما ان اللائق
في النفي العكس للعلة المذكورة واجيب بان محل ما ذكر اذا
تضمن الابلغ غير الابلغ كما في الامثلة اما اذا لم يتضمنه كما هنا
اذ لا يلزم من الانعام بالجلائل الانعام بالدقائق فتقديم كل
حسن لحصول الفائدة قال العلامة اقول هذا الجواب انما يتأتى
على ان الرحمن ابلغ كما وكيفا او كيفا فقط لا على انه ابلغ كما
فقط كما لا يخفى اهـ اي لان الابلغية في الكم فقط لا تستلزم الابلغية
في الكيف فيشمل النعم الدقيقة فيكون متضمنا لغير الابلغ
فيحسن تقديم غير الابلغ فان قلت لكن الافصح تقديم غير الابلغ
مطلقا اي ولو لم يتضمن الابلغ ما فيه ليترقى من الادنى الى الاعلى
قلت لتقديم الابلغ هنا وجه وجيه وهو ان الرحمن ح من باب التكميل
التكميل المسمى بالاحتراس ايضا الذي هو فن من العلم
وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفع ذلك الايهام فان
الوصف بالرحمن لما كان يوهم ان دقائق النعم لا تصدر عنه تعالى
لحقارتها اتى بالرحيم دفعا لهذا الايهام ثم جملة البسملة لعل

هي انشائية او خبرية قال العلامة الثاني في ذلك تفصيل حسن حاصله
ان البا اذا كانت للاستعانة او المصاحبة فمتعلقها المقدر واعني هو
اولف مثلا خبر لصدق حد الخبر عليها وهو الكلام الذي يتحقق
مدلوله خارجا بدون ذكره لتحقق التاليف مثلا بدون ذكر اولف
ومتعلقهما متعلقها اعني الجار والمجرور انشا لصدق حد الانشا
عليه وهو الكلام الذي لا يتحقق مدلوله خارجا بدون ذكره لعدم
تحقق الاستعانة والمصاحبة له بدون ذكر لبسم الله فان قلت
الجار والمجرور ليس بكلام فكيف يكون انشا قلت هو في معني
الكلام لانه في معني استعين باسم الله او اصاحب اسم الله فبان
ان مجموع اولف لبسم الله الرحمن الرحيم علي تقديري البا المذكورين
خبر صدرا انشا عجزا وان كانت للتعدية فان جعلت متعلقه هو
بفضله نحو متبديا ومستعينا ومتبركا فالمجموع كذلك اي خبر صدرا
او نحو اولف انشا عجزا وهو الفضلة مع ما تعلق بها من الجار والمجرور
اي لانشاء الابتدا بسم الله اي جعله بداية او الاستعانة او التبرك
وان جعلت متعلقه بعده نحو ابتدا او ابتدائي او استعين او
استعانتي او اتبرك او تبركي فالمجموع انشا لا انشا ما ذكر
هذا كله اذا لم يجعل الاسم مقحما او بمعني المسمي مع اعتبار
الاستعانة او المصاحبة بمعني الملاحظة والاستحضار فان جعل
الاسم مقحما او بمعني المسمي واعتبر عليهما الاستعانة او المصاحبة جمعل
بالمعني المذكور بان جعلت البا لاحدهما او قد تعلقهما من مادة
احديهما كان الاستعانة او المصاحبة بالذات العلية وكان المجموع
علي جعل البا لاحديهما خبرا صدرا وعجزا او خبرا صدرا انشا عجزا
لانه ان قصد بالمجموع الاخبار عن وقوع استعانة او مصاحبة بالذات
خارجا كان خبرا وان قصد به انشاء احديهما كان انشا وهذا علي تقدير
المتعلق من مادة احديهما فضلة نحو مستعينا ومصاحبا فان قدر من

مادة

من مادتي احديهما عمدته نحو استعين واستعانني واصطبر له
وثانيهما اصطبر لي كان المجموع خبرا عن وقوع احديهما او الاشتمال لاحداهما
فاحفظ على هذا التفصيل فهذا ما يسر الله جمعه على هذه الجملة المنيفة
من المسائل الجليلة جعله الله خالصا لوجهه الكريم وعصمني وقارئه
عن الشيطان الرجيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
تمت على يد كاتبها على امين نور الله ابن محمد امين
نور الله غفر الله له ولوالديه ولكافة
المسلمين آمين
١٢٨٢